

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

**Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche
Scientifique**

Université Ghardaïa

Faculté des Sciences Economiques et Commerciales

et sciences de Gestion

Département des Sciences Commerciales



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية

و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

: الموضوع

أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري
في الجزائر - دراسة قياسية - الفترة 1970-2022

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية
تخصص مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالب :

الأبيض كمال

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر ب	خطوي منير
مناقشا	أستاذ مساعد أ	وازي عزالدين
مشرفة	أستاذة محاضرة أ	قلبازة أمال

السنة الجامعية : 2023\2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى روح أمي الغالية... رحمة الله عليهما.

إلى روح أبي الغالي... رحمة الله عليه.

إلى زوجتي وشريكة الحياة

إلى أولادي الأعماء

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كافة الأهل والأصدقاء .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

أشكر الله عزّ وجلّ على منحيّ القوّة والعون لإتمام

هذا العمل المتواضع .

كما أتقدم بجزيل الشكر الأستاذة الدكتورة قلابزة أمال على

قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمته لي من نصائح

وإرشادات كما أشكر كل من ساعدني من بعيد أو قريب .

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2022) وهذا باستخدام طرق إحصائية و قياسية حديثة والمتمثلة في اختبار سكون السلاسل الزمنية وأسلوب التكامل المشترك من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة (ARDL) لمعرفة وجود علاقة توازنه بين الميزان التجاري وسعر الصرف ، وقد خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل إضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات مقدرات عبر الزمن مما يفسر استقرار معادلة الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة .

كلمات مفتاحية : ميزان التجاري الجزائري ، سعر الصرف ، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة (ARDL) .

Abstract :

This study aims to determine the extent of the impact of the exchange rate on the trade balance in Algeria during the period (1970 - 2022), using modern statistical and econometric methods, represented by testing the stationarity of time series and the co-integration method through the autoregressive slowed distributed lags (ARDL) model to find out There is an equilibrium relationship between the trade balance and the exchange rate. The standard study concluded that there is a long-term equilibrium relationship in addition to the absence of the problem of autocorrelation of the sequence of errors with the stability of the estimators over time, which explains the stability of the Algerian trade balance equation during the study period.

Keywords: Algerian trade balance, exchange rate, autoregressive distributed lag (ARDL) model

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
VII	الإهداء
VII	شكر و عرفان
VII	ملخص
VII	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
ب-ج	مقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.
3	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
3	المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف
6	المطلب الثالث : وظائف سعر الصرف.
6	المبحث الثاني : مفهوم الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف
6	المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري
8	المطلب الثاني : مفهوم ميزان المدفوعات و أهم أقسامه
15	المطلب الثالث: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري
23	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
23	المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية
24	المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
	المطلب الثالث : أوجد التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة
الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة 1970 – 2022	
29	تمهيد
30	المبحث الأول: الطريقة و الخطوات المتبعة في الدراسة
30	المطلب الأول: الطريقة المستعملة في الدراسة
33	المطلب الثاني : الخطوات المتبعة في الدراسة
34	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
34	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
43	خاتمة
48	المصادر والمراجع
53	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة	01
35	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار PP و ADF)	02
39	نتائج الإختبار الذاتي للأخطاء	03
39	نتائج اختبار تجانس التباين	04
41	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	05

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الشكل
31	التمثيل البياني للميزان التجاري الوحدة بالدولار خلال الفترة 2022-1970	01
32	التمثيل البياني لسعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2022-1970	02
36	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى	03
37	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	04
38	التوزيع الطبيعي للبواقي	05
40	نتائج اختبار استقرار النموذج	06

مقدمة

إن تغيرات في أسعار صرف العملات له أهمية كبيرة ويعتبر كحلقة وصل بين الاقتصادات و مقياس لحجم التجارة الدولية ومعاملاتها، كما أن له تأثير واضح على التوازن العام للاقتصاد من خلاله ، وله علاقات مباشرة وغير مباشرة مع متغيرات الاقتصاد الكلي، وخاصة الميزان التجاري. ومن بين المؤشرات الاقتصادية والمالية سعر الصرف حيث هذه المؤشرات تبين جودة الأداء الاقتصادي لأي دولة، ولهذا أصبحت المحافظة على استقرار سعر الصرف من أهم أولويات السلطات النقدية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من العجز وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، فهذا هو الحال مع الجزائر. ولذلك تسعى معظم البلدان إلى انتهاز سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها واستخدامه بمرونة وفعالية .

يعتبر الميزان التجاري أحد مكونات ميزان المدفوعات وهو مقياس للرصيد الإجمالي بين قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداتها من السلع والخدمات. كما أن تغيرات في أسعار الصرف له تأثير فيما يتعلق بالميزان التجاري. ولقد قامت الجزائر بتغييرات في اقتصادها الدولي والوطني ، فقد انتهجت العديد من الإجراءات سعيا منها للمسايرة و التماشي مع هذه التغيرات الدولية باعتمادها على نظام اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي بعد ان كانت تحت الرقابة التامة للدولة وكانت العلاقات التجارية والاقتصادية تحت سيطرة وتسيير الهيئات المالية والتجارية والمؤسسات الوطنية تحت اطار القوانين الخاصة التي كانت موضوعة من قبل الدولة باحتكار التجارة الخارجية والمحلية من طرف هذه الأخيرة ، مما أدى الى إعطاء صورة خاطئة للسوق المحلية التي كانت تبدو معزولة عن التأثيرات والعوامل الخارجية. ومن اجل السيطرة على الوضع ومسايرة التغييرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي قامت الدولة الجزائرية بتخفيض قيمة عملتها الوطنية من اجل زيادة صادراتها وحماية احتياطها الوطني والوصول الى حالة التوازن في الميزان التجاري، وقد وقعت الجزائر في مصيدة سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات التي تقيم بها أسعار الصادرات والواردات،

فالجزائر تستفيد من عملة ضعيفة لأنها تبيع بسعر رخيص، والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص.

ومما سبق ذكره نتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث، و التي يمكن صياغتها في إشكالية جوهرية على النحو التالي :

ما مدى تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970-2022؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري ؟
- هل هناك علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف و الميزان التجاري الجزائري ؟
- هل هناك تكامل مشترك بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري

فرضيات البحث :

- هناك علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري
- هناك تكامل مشترك بين سعر الصرف والميزان التجاري

أهمية البحث :

1. توفير فهم أعمق لتأثيرات سعر الصرف: يساعد البحث في علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري في الجزائر على فهم أعمق لكيفية تأثير التقلبات في سعر الصرف على اقتصاد البلاد وتوازن الميزان التجاري.
2. تحديد السياسات الاقتصادية: يمكن للدراسة أن تقدم توجيهات مهمة لوضع السياسات الاقتصادية المناسبة التي تساعد في تعزيز التوازن في الميزان التجاري وتحسين الأداء الاقتصادي للجزائر.

3. تحقيق التنمية المستدامة: بفهم العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، يمكن للدراسة أن تسهم في تطوير استراتيجيات تعزز التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري، من خلال توجيه الاستثمارات وتحسين التوازن في التجارة الخارجية.

4. تعزيز القدرة التنافسية: من خلال فهم تأثيرات سعر الصرف، يمكن للدراسة أن تساعد في تطوير استراتيجيات لزيادة قدرة الاقتصاد الجزائري على المنافسة ، وتعزيز صادراته وتقليل وارداته.

باختصار، فهم العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري يعتبر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة : نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. فهم تأثير سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري.
2. تقييم فعالية نظام أسعار الصرف المعتمد في تقليل العجز في الميزان التجاري الجزائري.
3. تحديد الوسائل والآليات الممكنة للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري.
4. فهم مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالهيكل التصديري الواحد وتحديد السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاع الواحد.

منهجية الدراسة :

بما أن طبيعة البحث وخصوصيته تقتضي الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري بالإضافة إلى المنهج

الإحصائي القياسي والذي اعتمده من خلال الدراسة القياسية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المبطن (**ARDL**) وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews12 .

حدود الدراسة :

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري ، وقد حددت دراستنا في

إطارين هما :

- إطار مكاني ويتمثل في الاقتصاد الجزائري .
- إطار زمني فقد حددت في الفترة 1970 – 2022 .

تقسيمات الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى فصلين حيث بدأنا في الفصل الأول بالإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري حيث نعرض في المبحث الأول مفاهيم عامة حول سعر الصرف و أشكاله ووظائفه ، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى مفهوم الميزان التجاري وكذلك إلى تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بالميزان التجاري ، وفي المبحث الثالث بعض الدراسات السابقة باللغة العربية و اللغة الأجنبية .

وفي الفصل الثاني فقد تمثل في الجانب التطبيقي للدراسة حيث حاولنا تطبيق المتغيرات المفسرة لكل من سعر الصرف و

الميزان التجاري على برنامج Eviews12

وفي الأخير ختمنا دراستنا بخاتمة نوضح فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، وأهم التوصيات المقترحة.

الفصل الأول : الإطار النظري

لسعر الصرف

و الميزان التجاري

تمهيد :

تتعامل الدول مع بعضها البعض في سوق عالمية متشابكة، حيث تندرج العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري ضمن هذا الإطار. ومنذ أن ازداد التبادل التجاري بين الدول، أصبح من الضروري فهم ودراسة ظاهرة سعر الصرف الأجنبي. يعتبر سعر الصرف أحد المفاهيم الأساسية في الاقتصاد، حيث يحدد قيمة العملات المختلفة ونسبة تبادلها بين الدول.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول، مثل نظام الأسعار والميزان التجاري. فعلى سبيل المثال، يمكن لتغيرات في سعر الصرف أن تؤثر على تكلفة المستهلكين للسلع المستوردة والمصدرة، مما يؤثر بدوره على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي.

بما أن العلاقات الاقتصادية الدولية تعتمد بشكل كبير على التبادل التجاري والمالي، فإن فهم ودراسة سعر الصرف يصبح أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول إلى مفهوم سعر الصرف و أشكاله وفي المبحث الثاني إلى مفهوم الميزان التجاري .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

إن المعاملات الاقتصادية المختلفة للمجتمع الواحد مع القطاع الخارجي وبالكم الهائل فإنه لا يمكن اتخاذ العملة المحلية لمعظم الدول العالم كوسيط للمدفوعات ، بل يستلزم تحديد سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية ولهذا فإن سعر الصرف له أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول ، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم سعر الصرف .

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف :

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه أو تعطي شمولاً لمفهومه نذكر منها:

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية¹.
- يعرف سعر الصرف بأنه "سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها، ويعرف أيضاً بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم"²

- يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية³.

المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف

هناك عدة أنواع يتميز بها سعر الصرف نذكر منها :

¹ عبد المجيد قدرى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 1

² خللو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 120.

³ موسى سعيد مطر، نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2008 ص 34.

1- سعر الصرف الإسمي

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية¹، نلاحظ من هذا التعريف أهمل جانب القوة الشرائية للعملة. يتم تحديد سعر الصرف الإسمي تبعاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، و سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية، بمعنى أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة و في بلد واحد².

نستنتج أن سعر الصرف الإسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم للدول، ونتيجة لإهماله هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة ، و لا يعتبر معيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول فهي الأسواق الخارجية.

2- سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة. وفي الواقع لا يهتم المتعاملون الاقتصاديين بمستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يهتمون بكمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية، أي بسعر الصرف الحقيقي³.

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي X (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية)

$$Er = En \times (P/P^*)$$

¹ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 99 ،، الكويت، نوفمبر 9009 ،ص 9

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 709

³ KRUGMAN .P-OBSTFELED.R, « économie internationale », Belgique, p 47

3- سعر الصرف الفعلي

يقيس المؤشر التغير في سعر صرف عملة معينة بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية محددة، ويُعتبر مؤشر سعر الصرف الفعلي كمتوسط لعدد من الأسعار الصرف الثنائية، ويُظهر مدى تحسن أو تطور عملة بلد معين بالنسبة لمجموعة معينة من العملات الأخرى¹.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية²، نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين إتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الإسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

لنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الإسمي لبلد معين قد بقي دون تغيير، لكن مستوى الأسعار في هذا البلد قد ارتفع إتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة هذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أغلى ثمنًا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين، وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوطًا على الميزان التجاري للدولة.

5- سعر الصرف التوازني

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض و الطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل

¹ فاطمة الزهراء حجازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ضل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، مركز الكتاب الأكاديمي. عمان 2018، ص 74 75.

² عبد الحسن جليل الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية و تطبيقات(دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 32

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات¹ .

المطلب الثالث : وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف وظائف متعددة نتطرق إليها فيما يلي:

- أ- **وظيفة قياسية:** يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغاية قياس ومقارنة الأسعار المحلية، حيث يُقابلون أسعار السلع المحلية مع أسعار السوق العالمية .
- ب- **وظيفة تطويرية:** تأثير سعر الصرف يمتد إلى تنمية صادرات مناطق محددة إلى مناطق أخرى، حيث يشجع على تلك الصادرات، كما قد يؤدي إلى تقليل نشاط بعض الصناعات المحلية أو استبدالها بالواردات بأسعار أقل، مما يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.
- ج- **وظيفة توزيعية:** وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم². وإن تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود كرصيد لدي البنوك المركزية في الدول الأخرى³ .

المبحث الثاني : مفهوم الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف

توجد العديد من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتضمن السلع والخدمات المختلفة التي تتم عبر حدود مختلف دول العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول والتي تشمل مجموعة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة أو مصنعة، زراعية أو صناعية، استهلاكية أو رأس مالية، والتي تسمى بالمعاملات السلعية، أو المعاملات المنظورة والي تسجل في بيان يسمى بالميزان التجاري.

¹ بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص 7.

² محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، دون دار النشر، 2003، ص: 107

³ على سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية- الاسكندرية، 2011، ص: 258

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية، والمتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هنالك عجز في الميزان التجاري غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان.

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات و الصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية¹. فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي (X-M)، مثلاً على أن الصناعة كفؤة جداً أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل، فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلية أو بنيوية للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات².

¹ النعيمي عدنان تايه، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2012، ص 76.

² دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم 4 . التسيير 2014\2015، ص 117

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

يعتبر حساب الميزان التجاري من أبرز الحسابات المشككة لميزان المدفوعات وخاصة بالنسبة للدول النامية، والذي تكون فيه حركة كثيفة للعمليات التجارية لمكوناته على العموم ومرتبطة أساسا حسب مداخيلها ، فهو يمثل ما تحقق فعلا من سلع وخدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلبا أو إيجابا ويعبر عن مقارنة بين صادرات و واردات بلد معين خلال مدة معينة والذي يمكن أن يشهد حالة الفائض ، العجز أو حالة التوازن فهو يضم كل من حركة التجارة المنظورة وغير المنظورة¹ .

المطلب الثاني: مفهوم ميزان المدفوعات و أهم أقسامه

يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة، وذلك في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة² . ويقصد بالمقيم كل شخص طبيعي أو معنوي كالشركات، أقام في الدولة لمدة أكثر من ستة أشهر مثلا . ويعرف أيضا على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريرا يأخذ قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد و بقية البلدان المتعاملة معه³ كما يعرف ميزان المدفوعات أيضا على أنه: سجل منظم يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد، كون كل الفئات التي تدخل في حسابات الميزان تعبر عن تدفقات⁴ .

1 بضياف صالح، تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات-دراسة تحليلية- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة للدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014\2015 ، ص 70 ، 71.

2 مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، 1997 ، ص 192.

3 عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 1993 ، ص 203

4 محمد صالح القرشي، المالية الدولية ، الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن، 2008 ، ص 56 .

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري الجزائري

ومن خلال التعريفات السابقة لميزان المدفوعات نجد أن معظم التعريفات متقاربة إلى حد بعيد وتؤول إلى كون ميزان المدفوعات : هو سجل منظم تسجل فيه بصورة منتظمة قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تسوى بين المقيمين في بلد ما و المقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة .

و يمكن التفريق بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين¹

ميزان المدفوعات الدولية: حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية، في حين أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة و التي عادة تكون سنة.

ب- ميزان المديونية: يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم في مواجهة العالم الخارجي فقط ، ما يفرقه عن ميزان المديونية الذي يبين أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة.

يرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج ، حيث تسجل وفقه كل معاملاته والذي يوضح أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة و التزاماتها مع الخارج².

أولاً: حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)

يعتبر هذا الحساب من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يشمل أهم المبادلات الاقتصادية الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد ويسمى بالحساب الجاري " لأن كافة هذه المعاملات التي

¹ محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003، ص 39.

² توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 20

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري، والإنفاق القومي الجاري، فهي عبارة عن استخدام للدخل القومي الجاري¹

ونجد في الحساب الجاري الحسابات التالي :

1- الميزان التجاري

ويشمل الصادرات و الواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي المتبادل بين المقيمين و غير المقيمين، حيث تقيم الصادرات بالقيمة "F.O.B" أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، في حين تقيم الواردات بالقيمة "C.I.F" و التي تمثل قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أن تقيم كل من الصادرات و الواردات بالقيمة "F.O.B" من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلعة من حيث خدمات النقل والتأمين².

ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، ويشكل هذا الميزان فائض إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته ، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

2- ميزان الخدمات

ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات، أما

¹ Banque de France, **Balance Des paiements De la France**, janvier 2011,p8.

² محمود يونس محمد و علي عبد الوهاب نجما، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 205.

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيّد في المدفوعات، و يمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات¹.

نلاحظ أن الميزان التجاري يضم نوعاً معيناً من المعاملات التجارية، وهو مبادلات السلع، أما الجزء الثاني أي ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنيورة، أي الخدمات التي يقدمها المقيمون إلى غير المقيمين، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين إلى المقيمين.

3- ميزان التحويلات من جانب واحد

ويخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل، أو حق، و يشمل هذا الحساب على الهبات والتعويضات² و قد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين و هما³:

- **الهبات الخاصة** : و تشمل كل من تحويلات الأفراد و المنظمات النقدية نقدية كانت أو عينية.
- **تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية، والهبات العامة** : و المتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية) ، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من و إلى بقية دول العالم دون مقابل

ثانياً : حساب رأس المال

يشمل حساب رأس المال كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية الواردة إلى الداخل مطروحاً منها كل

¹ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشور ا رت الحلبي الحقوقية، لبنان، 9009، ص164

² وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، والأبحاث، العراق، 2012، ص7.

³ زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص102

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

التدفقات النقدية من العملات الأجنبية إلى الخارج¹

وهي على نوعين (رؤوس أموال طويلة الأجل - رؤوس أموال قصيرة الأجل) :

أ - رؤوس الأموال طويلة الأجل

وهي الحسابات التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من و إلى الخارج، حيث تسجل القروض الرأسمالية الأجنبية الواردة من الخارج و أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية التي تم إقراضها للخارج، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب داخل البلد كلها تسجل في الجانب الدائن، ويحدث العكس بالنسبة للقروض المقدمة للخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية المقترضة من طرف المواطنين، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها المواطنون في الخارج كلها تسجل في الجانب المدين، فكل المعاملات التي يترتب عليها تحقيق متحصلات ترد من الخارج تسجل في الجانب الدائن، في حين أي معاملات يترتب عنها مدفوعات للخارج تسجل في الجانب المدين²

ب - رؤوس الأموال قصيرة الأجل

وتشمل كل الحسابات التي لا تتجاوز السنة الواحدة، حيث تعبر عن كل التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، كذلك قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون تجاه الخارج، و يخصص هذا الحساب لكل العملات الأجنبية، أو لحسابات المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات و كل القروض قصيرة الأجل³

و تتم هذه التحركات التلقائية نتيجة للأسباب التالية⁴ :

¹ موسى سعيد مطر و آخرون، مرجع سابق، ص 16.

² أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط 09، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 102، 103.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 103.

⁴ أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سابق، ص 102، 103.

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

- الخوف من الاضطرابات الاقتصادية التي تحدث كالتضخم، والاضطرابات السياسية كالحروب مما يؤدي إلى تهريب رؤوس الأموال للخارج أين الظروف الاقتصادية و السياسية ملائمة.

- الرغبة في تحقيق دخول أعلى من خلال شراء أصول أجنبية أو سندات، أو ودائع لفترة قصيرة الأجل.

- القيام بعمليات المضاربة نتيجة توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية، من خلال قيام المضاربين بتحويل أموالهم لعملة البلد المتوقع ارتفاع قيمة عملتها.

وتجدر الملاحظة هنا إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية و ميزان التحويلات من طرف واحد و حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي.

ثالثا : حساب الاحتياطات الرسمية

يتضح لنا من خلال حساب الاحتياطات الرسمية التغيرات التي تطرأ على الاحتياجات الدولية المملوكة للدولة، والتي تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات الأساسية.

فإذا فاقت بنود الجانب الدائن بنود الجانب المدين في الحسابات الأساسية لميزان المدفوعات فإن ميزان المدفوعات يحقق فائض اقتصادي، ولكي يحقق الميزان توازن حسابي لا بد من زيادة الاحتياجات الرسمية للدولة، وكمثال إذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائض يقدر ب 05 مليون \$، يتم تسوية هذا الفائض من خلال مشتريات ذهب نقدي من الخارج بمبلغ 05 مليون \$، بمعنى زيادة رصيد الاحتياجات الرسمية للدولة بمبلغ 05 مليون \$، فعند زيادة الدولة لمشترياتها أو وارداتها من الذهب النقدي يتم تدفق عملة أجنبية إلى خارج الدولة بمبلغ 05 مليون \$ تعادل الرصيد الدائن لميزان المدفوعات ، وبالتالي يصبح رصيد ميزان المدفوعات = صفر¹ .

¹ إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص، 198، 199.

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

ويحدث العكس في حالة العجز، حيث تقوم الدولة ببيع الذهب النقدي للخارج من أجل زيادة الجانب الدائن بنفس

قيمة العملة الأجنبية المتدفقة ويصبح رصيد ميزان المدفوعات يساوي صفر. وفي هذه الحالة ينخفض رصيد

الاحتياجات النقدية للدولة.

و يمكن إيضاح كيفية تسوية المعاملات السابقة فيما يلي:

ويحدث العكس في حالة العجز، حيث تقوم الدولة ببيع الذهب النقدي للخارج من أجل زيادة الجانب الدائن بنفس

قيمة العملة الأجنبية المتدفقة ويصبح رصيد ميزان المدفوعات يساوي صفر.

و في هذه الحالة ينخفض رصيد الاحتياجات النقدية للدولة.

و يمكن إيضاح كيفية تسوية المعاملات السابقة فيما يلي:

رصيد المعاملات الجارية + 05 مليون \$

رصيد المعاملات الرأسمالية + 05 مليون \$

رصيد ميزان المدفوعات + 05 مليون \$

التسوية - 05 مليون \$ واردات ذهب نقدي

رصيد ميزان المدفوعات صفر

رابعاً : حساب السهو و الخطأ

من الناحية العملية يصعب الحصول على قيمة معادلة تماماً لمجموع البنود في الجانب الدائن و الجانب المدين،

و في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو و الخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

المدفوعات، حيث يكون هذا الحساب تعويضا للمغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة في مختلف

حسابات الميزان، كما يعكس أيضا جزء منه التحركات غير المسجلة في رأس المال الخاص¹

المطلب الثالث: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري

أولاً: مفاهيم عامة حول تغيرات سعر الصرف

إن لتغيرات سعر الصرف تأثيرات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن أهم هذه المؤشرات الميزان التجاري،

هذا الأخير الذي يعطى صورة واضحة لقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) لأي بلد، وسنحاول دراسة

آثار تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال ما يلي:

1- الانخفاض (التدهور) Dépréciation :

ويقصد به انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أو ارتفاع السعر الداخلي للعملة الأجنبية

وهذا نتيجة لقوى العرض والطلب.

2- الارتفاع (التحسن) Appréciation :

فيقصد به ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا نتيجة لقوى العرض والطلب.

فمثلاً إذا كان سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو هو 1 دولار = 1 أورو، وحدث أن زاد الطلب على السلع

الأوروبية في أمريكا وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو ونتيجة ذلك أصبح سعر الصرف 1 دولار =

0.98 أورو، في هذه الحالة فإن سعر صرف الدولار قد انخفض وبالمقابل فإن سعر صرف الأورو قد ارتفع. وتجدد

الإشارة إلى أن أي انخفاض في قيمة عملة معينة يقابلها ارتفاع في عملة مقابلة والعكس صحيح، كما أن انخفاض

وارتفاع العملة لا يكون إلى في نظام الصرف المرن².

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 69

² Dominik Salvatore, économie internationale, traduction de la 9^e édition américaine par Fbienne Leloupe et Achille Hannequart, groupe de Boeck, 2008, p:597.

3- التخفيض Dévaluation :

قرار تتخذه السلطات النقدية للدولة بتخفيض سعر صرف عملتها مقابل عملة أو عدة عملات أجنبية ، أي جعل العملة المحلية تساوي عددا أقل من العملة الأجنبية، وهذا ما سيخفض قوتها الشرائية في الخارج¹ فهي عملية معاكسة لعملية التخفيض .

4- الرفع Réévaluation :

فهي عملية معاكسة لعملية التخفيض .

ثانيا: العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري:

من خلال ما سبق تبين أن الانخفاض والارتفاع يكون عن طريق قوى الطلب والعرض في السوق أما التخفيض والرفع فيكون عن طريق تدخل السلطات النقدية، وإن لجميع هذه الحالات علاقة مباشرة بتوازن ميزان المدفوعات عموما والميزان التجاري خصوصا كون تغيرات سعر الصرف تؤثر مباشرة على المعاملات التجارية مع العالم الخارجي، ويمكن أن نبين أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال أثرها على الصادرات وعلى الواردات. بما أن آثار الانخفاض أو التخفيض تكون بصفة عامة واحدة ، وفيما يخص أثر رفع العملة فهو عكس أثر تخفيض العملة، ونادر ما تلجأ إليه الدولة من أجل التخلص من الفائض في المدفوعات.

أ- أثر تخفيض العملة على الصادرات: تخفيض قيمة العملة يترتب عليه جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية ، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية

¹ مجدي محمود شيهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة - الأزاريطة- مصر، 2007 ، ص 258.

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

ب - أثر تخفيض العملة على الواردات: يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:

-وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج.

-وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي.

-عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للدولة التي تقوم بالتخفيض.

-عدم قيام الدول الأخرى بتخفيض قيمة العملة (خاصة تلك المتعامل معها تجارياً)، أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل¹.

بالإضافة إلى الآثار المرغوب فيها لانخفاض قيمة العملة على الحساب التجاري، يمكن أن يعتبر البعض أن التخفيض المستمر في قيمة العملة سياسة مرغوب فيها، إلا أن لهذه العملية سلبيات يمكن حصرها في ثلاث نقاط أساسية وهي:

1- يؤدي تخفيض أو انخفاض العملة إلى التضخم وما له من تأثير على المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمع .

2- يؤدي تخفيض العملة إلى إعادة توزيع الموارد (هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مثلاً) الذي يمكن أن يكون له أثر

سلبى، وخصوصاً في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة .

3- يؤدي تخفيض العملة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدولة الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة

فيها².

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار محمد لاوي للنشر- عمان - الأردن، 1999، ص 153.

² موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات، ت ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ- الرياض- المملكة العربية السعودية، 2007 ص 342

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

- المدخل النظرية لدراسة أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري: تعددت المدخل النظرية التي حاولت تحليل آثار تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ومن أهم هذه المدخل: مدخل المرونات ومدخل الاستيعاب. **أولاً: مدخل المرونات:** يعالج منهج المرونات آثار تغيرات سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وهو يمثل نموذج التوازن الاقتصادي الجزئي في التحليل الاقتصادي المرتبط بمشكلة تكيف ميزان المدفوعات ويركز، على رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات، حيث يرتبط هذا المنهج بالرؤية الكلاسيكية للتجارة الخارجية وهي الرؤية التي احتلت مكانا بارزا في التحليل الكلاسيكي¹.

ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي، وينسب إلى روبنسون (J.Robinson) وقد تدعم بما يسمى شرط مارشال ليرنر (Marshall Learner)، ويعتمد هذا الأسلوب في صورته المبسطة على كل من مرونتي الطلب على الواردات، والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية (حقيقيا)، أو رفع سعر الصرف الأجنبي (الاسمي) في علاج العجز في الميزان التجاري²، إذ تعتبر في هذا المنهج تغيرات الأسعار النسبية للصادرات والواردات كل ما يهم، وكما لو كانت الدخول النقدية ثابتة³.

يرتكز منهج المرونات على قاعدتين أساسيتين وهما:

-أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف: وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين، وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، وبالتالي زيادة الصادرات.

¹ حراد مريم، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر 1970-2007 ذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 45.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع بيروت - لبنان 2013 ص 165

³ كامل بكري، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية - الاسكندرية، 2001، ص: 361

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

-يركز هذا الأسلوب على الصادرات والواردات من السلع والخدمات، بغض النظر عن الحسابات الأخرى في

ميزان المدفوعات¹

-صياغة النظرية:

قبل صياغة النظرية سنتطرق إلى أهم الفرضيات التي تقوم عليها وهي:

أ- فرضيات النظرية:

- نقطة انطلاق اشتقاق شرط مارشال- ليرنر هي رصيد الميزان التجاري متوازن ($B=0$)

-وجود مرونة لا نهائية بالنسبة لصادرات الدولة الداخلية في التبادل، أي أن منحنى عرض الصادرات لكل دولة

يكون أفقياً وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة

الثابتة.

-استقرار سوق الصرف الأجنبي.

-وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات المداخيل.

-عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار

الصرف².

ب - عرض النظرية:

تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال- ليرنر وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات

بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات .

ولا اشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن ، بافتراض ما يلي :

¹ أمين صيد، نفس المرجع، ص 166 .

² محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات مجال إفريقيا، عدد 04 ، ص 239

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

X : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية .

M : قيمة الواردات بالعملة الأجنبية .

P : سعر الصرف .

Bc : رصيد الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية .

e_x : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي :

$$e_x = \frac{\frac{\Delta x}{x}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots \dots \dots 1$$

حيث Δx : التغير في الصادرات ، ΔP : التغير في سعر الصرف .

وتعني القيمة e_x : قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة ، وكلما كانت هذه

القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية المرونة بالنسبة لسعر الصرف .

وإذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي :

$$e_x = \frac{\partial x}{\partial p} \times \frac{P}{x} \dots \dots \dots 2$$

e_x : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} X \frac{P}{M} \dots \dots \dots 3$$

حيث ΔM : التغير في الصادرات ، ΔP : التغير في سعر الصرف

وتعني القيمة e_m : التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة

كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة .

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

وإذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي :

$$e_m = \frac{\partial M}{\partial p} \times \frac{P}{M} \dots \dots \dots 4$$

وبما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في الصرف P لتصبح

قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي : MP بالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي :

$$\boxed{B = X - MP} \dots \dots \dots 05$$

وتسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري .

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B نجري التغير رياضيا (اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف)

على النحو التالي :

$$\frac{\partial B}{\partial p} = \frac{\partial X}{\partial p} - \left(\frac{\partial M}{\partial p} P + M \right)$$

أو

$$\frac{\partial B}{\partial p} = \frac{\partial X}{\partial p} - \left(M + \frac{\partial M}{\partial p} P \right)$$

و بإخراج M عامل مشترك نجد :

$$\frac{\partial B}{\partial p} = M \left(\frac{\partial X}{\partial p} \frac{1}{M} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial p} \frac{P}{M} \right) \right)$$

أو

$$\frac{\partial B}{\partial p} = M \left(\frac{\partial X}{\partial p} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial p} \frac{P}{M} \right) \right) \dots \dots \dots 6$$

وحيث أنه تم الانطلاق من ميزان تجاري متوازن أي : $B = X - MP = 0$ أو $X = MP$ لذلك فيمكن

كتابة المعادلة 6 كما يلي :

$$\frac{\partial B}{\partial p} = M \left(\frac{\partial X}{\partial p} \frac{P}{X} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial p} \frac{P}{M} \right) \right) \dots \dots \dots 7$$

وبتعويض معادلة 2 و معادلة 4 في المعادلة 7 مع مراعاة أن مرونة الواردات تكون سالبة نجد :

$$\frac{\partial B}{\partial p} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1) \dots \dots \dots 8$$

وتعني المعادلة 8 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار :

$$M(e_x + e_m - 1) \dots \dots \dots 9$$

ولكي يكون هذا المقدار موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون :

$$e_x + e_m > 1$$

أي مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد وهو الشرط المعروف

بشرط مارشال - لارنر .

أما إذا كان : $e_x - e_m = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان التجاري نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما .

وفي حالة : $e_x - e_m < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان .

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري هي الصيغة الأولى أي أن يكون مجموع

المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال لارنر¹ .

المبحث الثالث : الدراسات العلمية السابقة

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية :

1. دراسة (نشوي عبد ربه، 2022) : اثار ارتفاع سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري المصري

خلال فترة (1980-2020)

يهدف البحث إلى تحديد آثار ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) على الميزان التجاري في مصر، حيث أن

نتائج الدراسات المطبقة في سياق هذا الموضوع متناقضة. اعتمد الباحث على نموذج عالمي وديناميكي مطبق على

الاقتصاد المصري للفترة (1980-2020). تم إجراء التقدير باستخدام نموذج ARDL لاختبار العلاقات القصيرة

والطويلة الأجل بين المتغيرات. وأكدت النتائج وجود علاقة طردية بين ارتفاع سعر الصرف والميزان التجاري، حيث

أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري على المدى الطويل.

وعلى المدى القصير والطويل نجد أن منحنى Curve-J صالح فقط على المدى الطويل وليس على المدى القصير

بالنسبة للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة

¹ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مرجع سبق ذكره، ص 235-238.

2. دراسة (Karim Barkat and others, 2022): Do Exchange Rate Changes

Improve the Trade Balance in GCC Countries

تبحث هذه الدراسة في التأثير غير المتماثل لسعر الصرف الفعلي الاسمي على الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2000-2017)، وتكشف النتائج التطبيقية لمقدر متوسط المجموعة غير الخطية (PMG) عن وجود منحنى على شكل J تؤدي فيه الزيادة (الانخفاض في قيمة العملة) إلى تدهور الميزان التجاري على المدى القصير وتحسن على المدى الطويل. تظهر النتائج أيضًا استجابة تجارية. إن الرصيد الناتج عن التغيرات الإيجابية في سعر الصرف الفعلي الاسمي أكبر من الرصيد الناتج عن التغيرات السلبية.

3. دراسة بن رجم محمد خميسي وبومدين وفاء 2019 أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1990-2017)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري من عام 1990 إلى عام 2017 وبيان المراحل المختلفة التي مر بها سعر الصرف في الجزائر. تم قياس تأثير التقلبات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). وكشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري للجزائر على المدى القصير والطويل.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية :

1- دراسة : (Olivia Nyahokwe, 2021) : The Impact of Exchange

Rate on Trade Balance in SADC Countries

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الدول الأعضاء في مجموعة SADC في جنوب أفريقيا والكشف عن وجود ظاهرة منحنى J في دول SADC. وفي الدراسة تم استخدام نموذج GMM لتحليل بيانات اللوحة للفترة 1993-2018 وتحديد العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري والإنتاج. الناتج المحلي الإجمالي العالمي والناتج

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

المحلي الإجمالي للعديد من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأظهرت نتائج الدراسة أن انخفاض أسعار صرف دول مثل جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية و بوتسوانا وموريشيوس أدى أيضا إلى تحسن موازينها التجارية، في حين أدى تعزيز عملات دول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إلى تدهور في موازينها التجارية. تجارة. وهذا يوضح أن البلدان الأفريقية سوف تستمر في إدارة العجز التجاري

2- دراسة : (Sielvia Sari, 2019) : **The Relationship between Exchange Rate**

and Trade Balance

الهدف من الدراسة هو تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في إندونيسيا من عام 1986 إلى عام 2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR). تبحث الدراسة أيضاً في إمكانية تأثير منحني J على الميزان التجاري الإندونيسي. النتائج الرئيسية لهذه الدراسة هي أن صافي قيمة التجارة في العام الماضي في إندونيسيا من عام 1986 إلى عام 2018 كان له تأثير ضئيل على القيمة التجارية، ولكنه يستجيب بشكل كبير لصدمة سعر الصرف، على الرغم من عدم تصوره على أنه تأثير منحني J

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة

جدول(01) يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

الرقم	الدراسة السابقة	مكان الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
01	دراسة (نشوي عبد ربه، 2022)	مصر	- سعر الصرف و الميزان التجاري - نموذج ARDL - وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين ER و BC	- عدد المشاهددة 41 2020-1980
02	دراسة (Karim Barkat and others, 2022)	دول مجلس التعاون الخليجي	- سعر الصرف و الميزان التجاري	- عدم الاعتماد على نموذج ARDL عدد مشاهددة 18 2017-2000
03	دراسة بن رجم محمد خميسي وبومدين وفاء 2019	الجزائر	- سعر الصرف والميزان التجاري - نموذج ARDL	- وجود علاقة عكسية الأجلين القصير والطويل 2017 - 1990
04	دراسة (Olivia Nyahokwe, 2021)	دول جنوب إفريقيا	- يوجد تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري	- نموذج GMM - عدد مشاهددة 26 - سعر الصرف و ميزان التجاري والنتاج المحلي 2018-1993
05	دراسة (Sielvia Sari, 2019)	أندونيسيا	- سعر الصرف والميزان التجاري - يوجد تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري	- نموذج VAR - عدد المشاهددة 33 2018-1986

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل فقد تطرقنا في بادئ الأمر الى ماهية سعر الصرف وهذا في المبحث الأول، ثم التعرض في المبحث الثاني الى مدخل الى الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف .

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن سعر الصرف هو عنصر هام في اقتصاديات الدول وهذا نظرا لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة، فهو أداة هامة يتم من خلالها تسهيل عملية التبادل التجاري الخارجي وزيادة نشاط التصدير والاستيراد، فضلا عن ذلك فهو يعتبر وسيلة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات العالمية، وذلك من خلال ربط أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية .

كما أن الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة في اقتصاد أي دولة .

وقد تبين لنا أن سعر الصرف له دور مهم في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية وعلى رأسهم الميزان التجاري، وخاصة إذا تعلق الأمر بالتغيرات التي تحدث في العملات الرئيسية التي تعتمد عليها معظم الدول في تسوية مدفوعاتها .

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من خلال دراسة تطبيقية حول أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر
سعر الصرف على الميزان التجاري
الجزائري 1970 – 2022

تمهيد

من خلال هذا الفصل سنقوم بالدراسة القياسية لأثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، من خلال استخدام المنهجيات الحديثة، وذلك باختبار سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها واختبار التكامل المشترك، ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة .

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها .

إن النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري من هذه الدراسة أظهرت وجود علاقة قوية بين تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي والميزان التجاري، وهي النقطة التي نحاول التركيز عليها في هذه الجزئية من الدراسة. انطلاقا مما سبق وبغرض إضفاء مزيد من الدقة لما جاء في الجانب النظري ، نستعين بأدوات القياس الاقتصادي التي بإمكانها تحديد حجم التأثير الذي تمارسه تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري .

المبحث الأول: الطريقة و الخطوات المتبعة في الدراسة

في هذا المبحث سنقوم بتوضيح الطريقة والأدوات التي نستعملها في الدراسة من حيث تحديد المتغيرات و مجتمع الدراسة وكذلك الأدوات الإحصائية .

المطلب الأول: الطريقة المستعملة في الدراسة

أولا : تحديد مجتمع الدراسة

يتمحور مجتمع الدراسة في الاقتصاد الجزائري حيث تم اختيار بيانات سنوية لميزان التجاري خلال الفترة 1970 - 2022 وقد تم الحصول عليها من مصدر بنك الدولي .

ثانيا : برنامج Eviews12 و نموذج (ARDL)

- برنامج Eviews12 هو برنامج تطبيقي على الحاسوب يستعمل من أجل القياس الاقتصادي وتصميم وتحليل البيانات الاقتصادية كما أن البرنامج يحتوي على عدة نماذج ولقد اخترنا في هذه الدراسة نموذج ARDL .

- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model هو نموذج يستعمل للدراسات القياسية من أجل معرفة العلاقة بين المتغيرات ، كما أنه لا يشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة ، كما يقوم هذا النموذج باختبار التكامل المشترك والقياس على المدى القصير والطويل بين المتغيرات . ويكتب نموذج ARDL على النحو التالي:

$$\Delta y_t = \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + \sum_{j=0}^q b_j \Delta X_{t-1} + \varepsilon_t$$

(λ_2, λ_1) معاملات العلاقة طويلة الأجل ، (b_j, α_i) معاملات العلاقة قصيرة الأجل

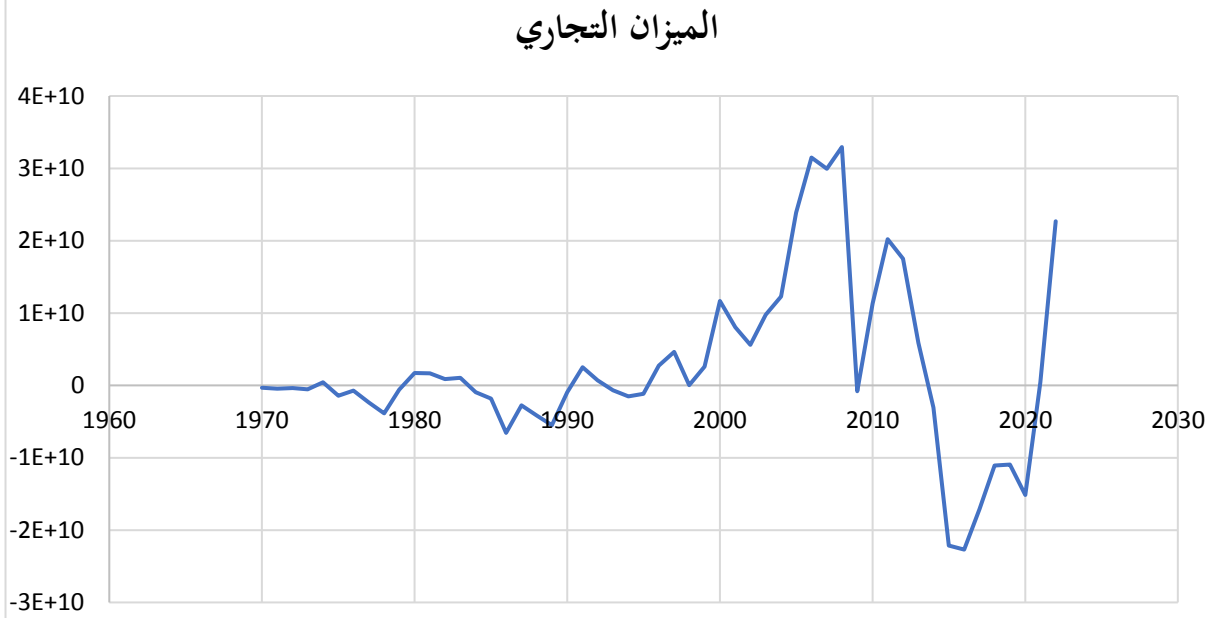
Δ : الفروق الأولى للمتغيرات . p و q فترات الإبطاء الزمني ε_t : حد الخطأ العشوائي

الفصل الثاني : دراسة قياسية لسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري 1970-2022

ثالثا: وصف متغيرات الدراسة

جميع السلاسل الزمنية في هذه الدراسة هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2022 للميزان التجاري الجزائري الكلي والذي يرمز له بالرمز BC وسعر الصرف والذي يرمز له بالرمز ER ، أخذت هذه البيانات من موقع البنك الدولي وفيما يخص بيانات رصيد الميزان التجاري الجزائري التي تعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات .

الشكل (1): التمثيل البياني للميزان التجاري الوحدة بالولار خلال الفترة 1970-2022



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق (1) ، باستخدام برنامج Excel 2019

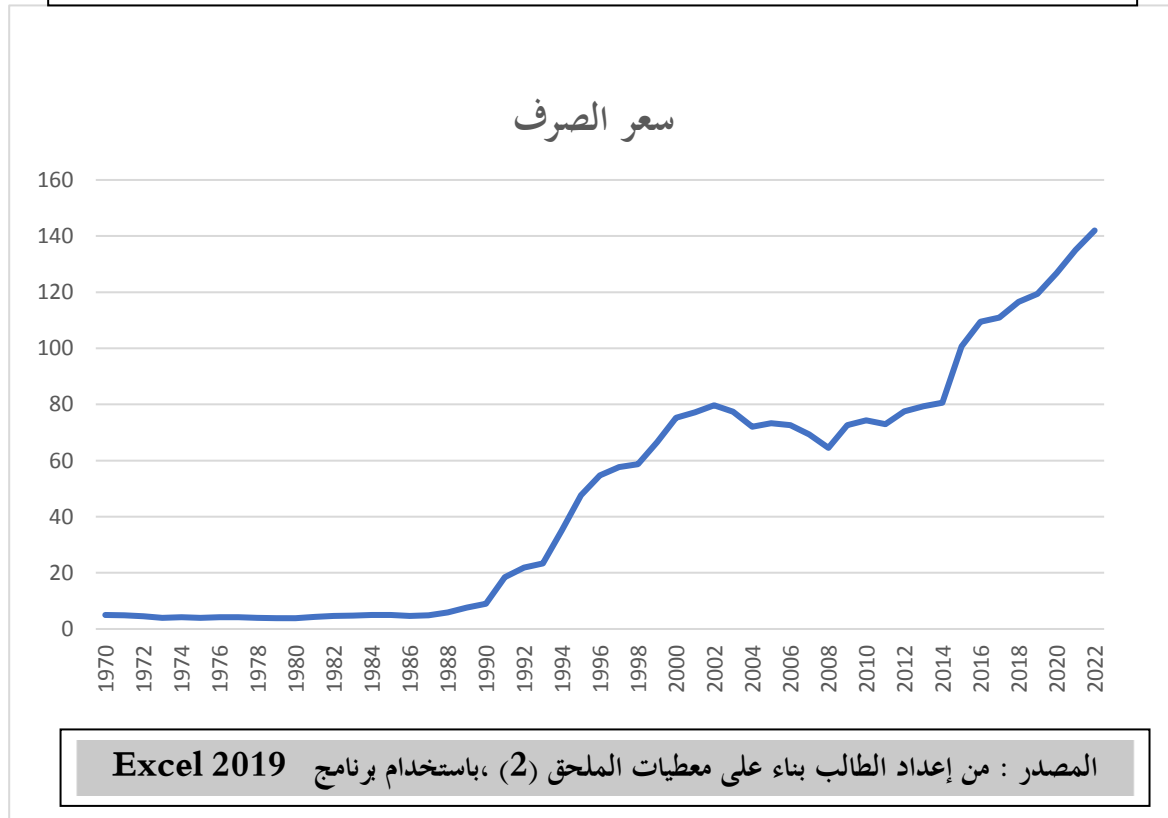
من خلال الملحق رقم (01) والشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري في الفترة من 1970 إلى غاية 1980 كان مستقرا نسبيا مع تقلبات طفيفة حول مستوى الصفر مما يشير إلى توازن نسبي بين الصادرات والواردات خلال هذه الفترة .

وفي الفتر من 1980 إلى 2000 يبدأ الميزان التجاري بالتحسن تدريجياً حيث بلغ 11,65 مليار دولار أمريكي، مشيراً إلى زيادة في الفائض التجاري نتيجة ارتفاع أسعار البترول وزيادة الطلب العالمي عليه .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري 1970-2022

وفي الفترة من 2000 إلى 2011 نلاحظ زيادة كبيرة وحادة في الفائض التجاري حيث بلغ أعلى قيمة 20,20 مليار دولار أمريكي . هذا نتيجة لزيادة كبيرة في صادرات الجزائر ، ومن الفترة 2011 إلى غاية 2022 نلاحظ تذبذبات حادة في الميزان التجاري. هناك انخفاض كبير في الفائض التجاري حيث بلغ في سنة 2016 ، بـ22,69 مليار دولار أمريكي يتبعه عودة للارتفاع. هذه التقلبات نتيجة لتغيرات في الاقتصاد العالمي، مثل الأزمات المالية و تغيرات في أسعار السلع الأساسية .

الشكل (2) : التمثيل البياني لسعر الصرف مقابل الدولار خلال الفترة 1970-2022



من خلال الملحق (2) و الشكل (02) نلاحظ التقلبات التي مرّ بها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حيث في الفترة من 1970 إلى 1990 نلاحظ استقرار نسبيا في سعر الصرف حيث هناك تغير بسيط في قيمة العملة مقابل الدولار ، ومن الفترة 1990 إلى غاية 1994 هناك قفزة ملحوظة في سعر الصرف حيث بلغ 35,05 دج مقابل 1 دولار مما يشير إلى تدهور قيمة العملة المحلية بشكل كبير وسريع في هذه الفترة .

وفي الفترة 1994 إلى غاية 2006 استقر سعر الصرف على مستوى أعلى مع بعض التقلبات البسيطة .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري 1970-2022

أما الفترة من 2006 إلى 2016 فنلاحظ هناك زيادة تدريجية وبطيئة في سعر الصرف ، مما يعكس تدهورا تدريجيا في قيمة العملة المحلية ، وفي الفترة من 2016 إلى غاية 2022 نلاحظ زيادة حادة في سعر الصرف مما يشير إلى تدهور سريع في قيمة العملة المحلية .

المطلب الثاني : الخطوات المتبعة في الدراسة

يعتمد إختبار ARDL على إحصائيات فيشر لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل والقصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتتلخص هذه المنهجية باتباع الخطوات التالية :

أولا : بناء النموذج

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل ، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL ولتقليص من حدة اختلاف تباين السلاسل (اللاتجانس) يمكن أخذها بالشكل اللوغاريتمي ، حيث يعتبر رصيد الميزان التجاري بالمتغير المستقل و سعر الصرف بالمتغير التابع .

ثانيا : إختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تكتسب خاصية الاستقرارية أهمية بالغة لعدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة يؤدي إلى استنتاجات مزيفة ، لذا سنستخدم اختبار PP في دراسة استقرارية سلاسل النماذج المختارة والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي ، ويقوم

إختبار PP و ADF على إختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5 %

H ₀ : الفرض العدمي	$ t - stat < t - tab $	→	السلسلة تحتوي على جذر وحدة
	prob > 0,05		
H ₁ : الفرض البديل	$ t - stat > t - tab $	→	السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة
	prob < 0,05		

ثالثا : إختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج :

في هذه الخطوة يتم إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج) أي معرفة هذا النموذج صالح للدراسة أم لا وتمر بعدة مراحل هي :

- جودة النموذج - التوزيع الطبيعي للبواقي - اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

- اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

رابعا : إختبار معلمات النموذج في الأجل الطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك في الأجل الطويل . اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود Bound test : يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك عبر الفرضية التالية :

$F - stat < F0_{F-pesaran}$ \longrightarrow H_0 : لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

$F0_{F-pesaran} < F - stat < F1_{F-pesaran}$ \longrightarrow منطقة عدم اتخاذ القرار

$F - stat > F0_{F-pesaran}$ \longrightarrow H_1 : يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

1- نموذج الدراسة

معادلة الإنحدار الخطي

Substituted Coefficients:

$$LNBC = 0.555492722602 * LNBC(-1) + 2.64337829057 * LNER - 7.89891255486$$

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

LNBC : لوغاريتم الميزان التجاري ، LNER : لوغاريتم سعر الصرف

الفصل الثاني : دراسة قياسية لسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري 1970-2022

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة توصلنا الى النتائج الآتية كما هو موضح في الجدول التالي :

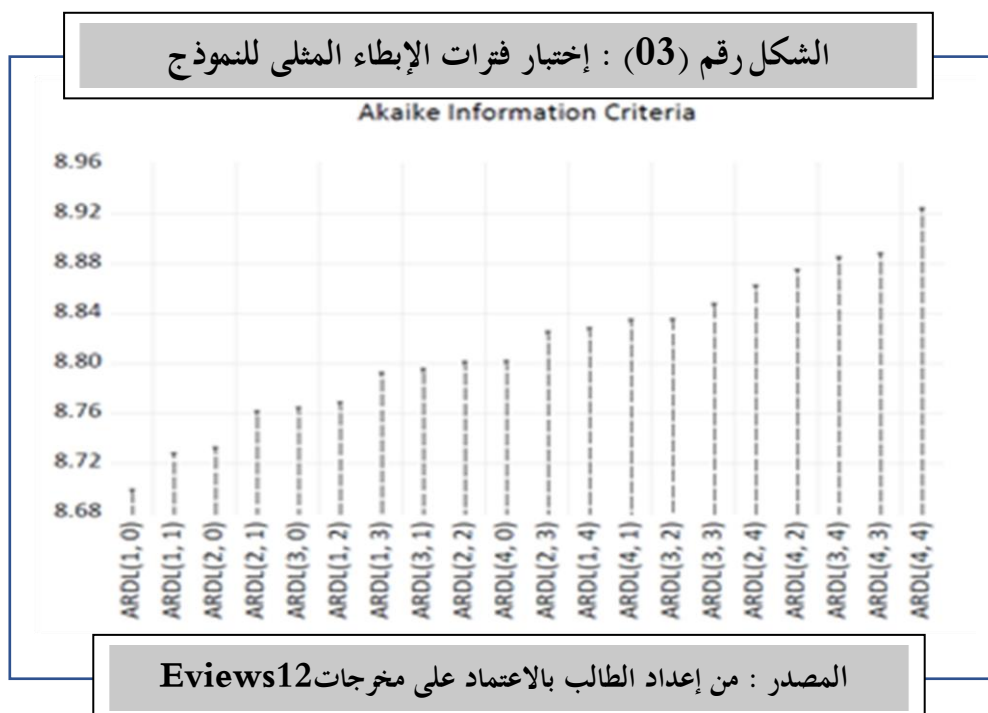
الجدول رقم 02: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار PP و ADF)			
UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
With Const	t-Statistic	LNBC -3.5075	LNER -0.4289
	Prob.	0.0116 **	0.8961 n0
With Const	t-Statistic	-3.6030	-1.8080
	Prob.	0.0393 **	0.6866 n0
Without Co	t-Statistic	-3.5501	1.6616
	Prob.	0.0007 ***	0.9752 n0
At First Difference			
With Const	t-Statistic	d(LNBC) -9.9623	d(LNER) -4.6474
	Prob.	0.0000 ***	0.0004 ***
With Const	t-Statistic	-9.7917	-4.6062
	Prob.	0.0000 ***	0.0028 ***
Without Co	t-Statistic	-10.0527	-4.1401
	Prob.	0.0000 ***	0.0001 ***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
With Const	t-Statistic	LNBC -3.4799	LNER -0.4864
	Prob.	0.0125 **	0.8852 n0
With Const	t-Statistic	-3.5637	-2.3307
	Prob.	0.0430 **	0.4101 n0
Without Co	t-Statistic	-3.5200	1.5594
	Prob.	0.0007 ***	0.9693 n0
At First Difference			
With Const	t-Statistic	d(LNBC) -8.2147	d(LNER) -4.5071
	Prob.	0.0000 ***	0.0006 ***
With Const	t-Statistic	-8.1307	-4.4588
	Prob.	0.0000 ***	0.0043 ***
Without Co	t-Statistic	-8.2799	-1.7072
	Prob.	0.0000 ***	0.0829 *
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant *MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:			
Dr. Imadeddin AlMosabbeh College of Business and Economics Qassim University-KSA			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على منرجات Eviews12

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن عند المستوى عدم استقرارية سلسلة سعر الصرف أما سلسلة الميزان التجاري مستقرة

وعند الفرق الأول فإن السلسلتين مستقرة وباحتمالية خطأ لا تتجاوز 5% ومنه يمكننا تطبيق نموذج ARDL .

2- إختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

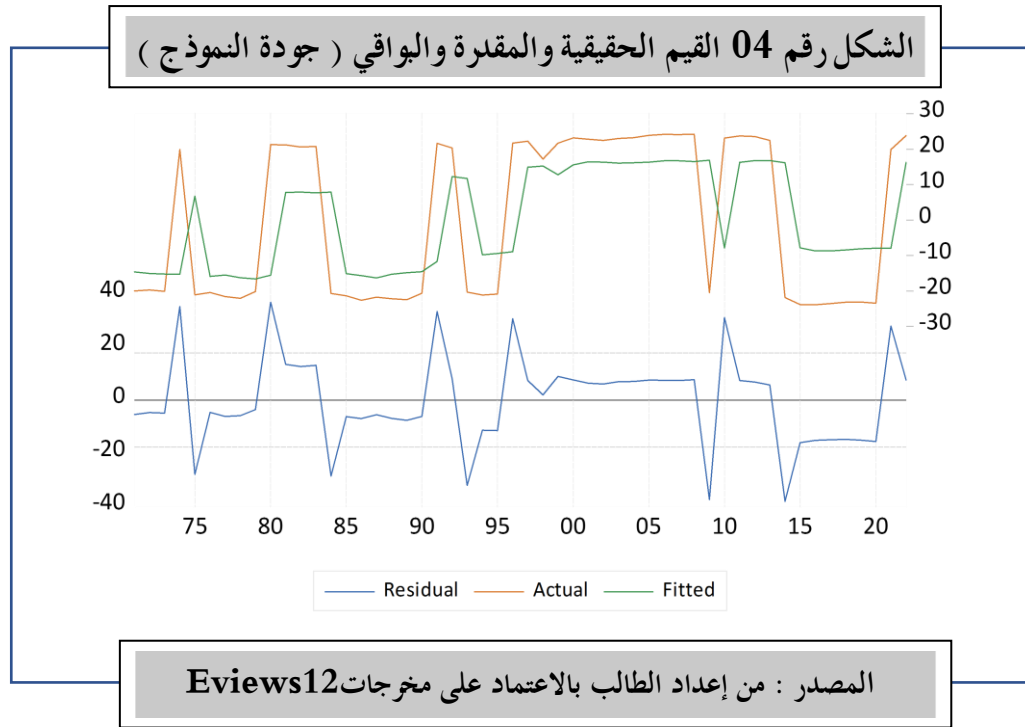


من خلال الشكل (3) الذي يوضح أن النموذج $ARDL(1,0)$ هو النموذج الأمثل ويمتلك أقل قيمة حسب إحصائية (Akaike Information Criteria) ، حيث أن $LnBc$ مبطاً بدرجة واحدة و $LnEr$ ليست مبطأة .

3-1 اختبار جودة النموذج (تشخيص بواقى النموذج)

جودة النموذج

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي :



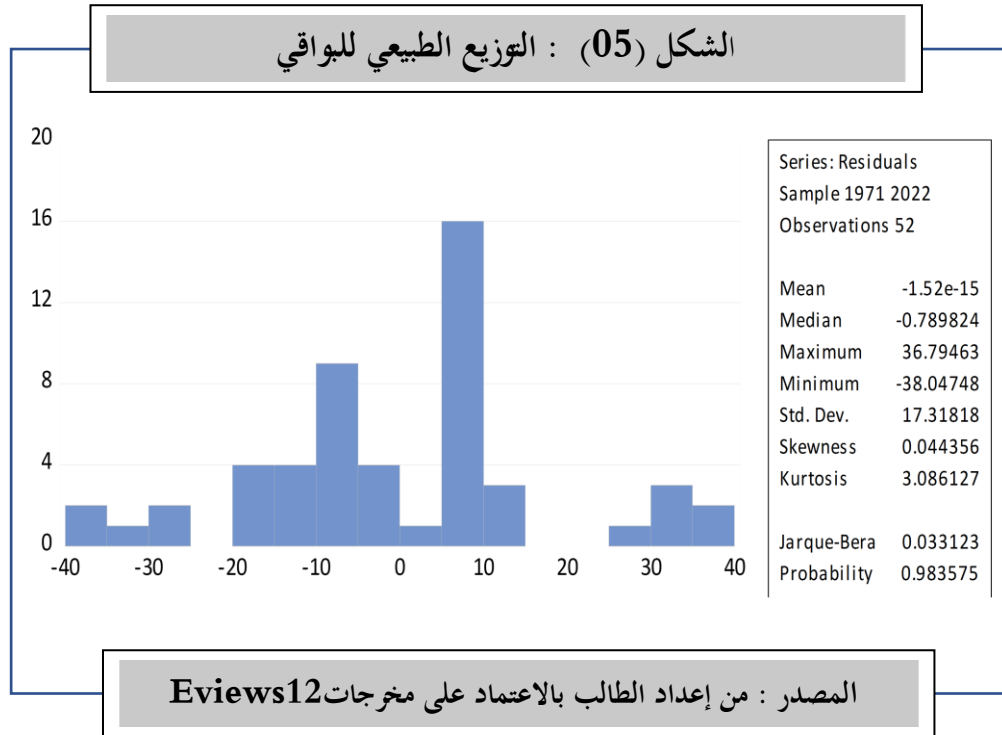
من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر ، لذا يمكن الإعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج .

2-3 التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا من خلال مقارنة إحصائية (jarque-bera) بالقيمة الجدولية (chi-square) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 حيث

أن صيغة إفتراضات العدم والقبول على الشكل التالي :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Jarque-bera} > \mathbf{X^2}_{0.05} (2) \longrightarrow H_0 : \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \\ \text{Jarque-bera} < \mathbf{X^2}_{0.05} (2) \longrightarrow H_1 : \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \end{array} \right.$$



ومنه حسب الشكل رقم (05) نلاحظ أن $\text{probability} = 0.9835$ أي أكبر من 0.05 وهو ما يدعم أن

البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي ومن خلال قيمة $\text{Jarque-bera} = 0.03$ أقل من $X^2 = 5.99$

وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي .

3-3 الاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضيات التالية :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{R-Squared} > \mathbf{X^2}_{0.05} (2) \longrightarrow H_0 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ \text{R-Squared} < \mathbf{X^2}_{0.05} (2) \longrightarrow H_1 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{array} \right.$$

الجدول رقم (03) : نتائج الإختبار الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.318306	Prob. F(2,47)	0.7289
Obs*R-squared	0.694925	Prob. Chi-Square(2)	0.7065

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن Prob chi-Square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي .

4-3 اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

يكون من خلال مقارنة إحصائية R-Squared المحسوبة مع القيمة الجدولية للتوزيع chi-Square عند درجة حرية 02 .

الجدول رقم (04) : نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.054215	Prob. F(2,49)	0.9473
Obs*R-squared	0.114815	Prob. Chi-Square(2)	0.9442
Scaled explained SS	0.106340	Prob. Chi-Square(2)	0.9482

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/26/24 Time: 16:37
Sample: 1971 2022
Included observations: 52

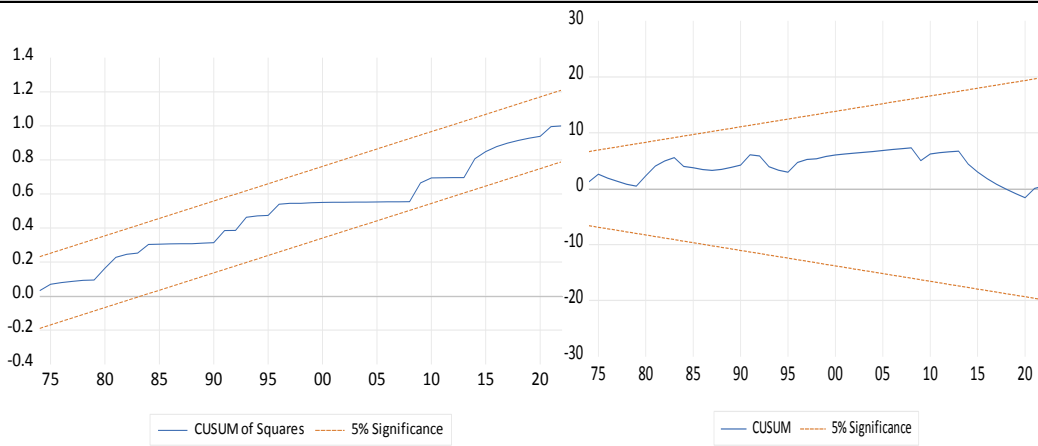
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

الفصل الثاني : دراسة قياسية لسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري 1970-2022

نلاحظ من الجدول رقم (04) أن Prob-F أكبر من 0.05 هذا يعني أن F ليست معنوية وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين .

5-3 اختبار استقرار النموذج (استقرار الهيكلية)

الشكل رقم (06) : نتائج اختبار استقرار النموذج



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بما أن التمثيل في كل من Cusum test و Cusum of square داخل الحدود المرحجة عند مستوى 0.05 إذن نقبل باستقرارية النموذج .

3- اختبار معلمات النموذج في الأجل الطويل

إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود Bounds test

الجدول رقم (05) : نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LNBC)
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 04/26/24 Time: 17:00
 Sample: 1970 2022
 Included observations: 52

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.814078	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=55				
Actual Sample Size	52	10%	3.143	3.67
		5%	3.79	4.393
		1%	5.377	6.047
Finite Sample: n=50				
		10%	3.177	3.653
		5%	3.86	4.44
		1%	5.503	6.24

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على منرجات Eviews12

تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة F-Statistic التي تساوي 4.814078 وهي أكبر من القيم الحرجة عند معظم مستويات المعنوية ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الميزان التجاري الجزائري و سعر الصرف .

خاتمة

إن دراستنا تركزت على فهم العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري. إذا كانت قيمة الصادرات تتزايد مقارنة بالواردات، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يرفع سعر الصرف. وعلى العكس، إذا كانت الواردات تتجاوز الصادرات، فإن هذا يضع ضغطاً على العملة المحلية، مما يخفض سعر الصرف.

هذا التأثير المتبادل بين سعر الصرف والميزان التجاري يعكس الطبيعة الدورية للعلاقة بينهما، حيث يؤثر كل منهما بشكل مباشر على الآخر. من المهم فهم هذه العلاقة لتطوير سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى تحسين الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف.

قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يركز على النظريات والأدبيات المتعلقة بسعر الصرف والميزان التجاري، بينما يركز الفصل الثاني على التطبيق العملي لهذه النظريات من خلال تحليل المتغيرات واستخدام الأدوات المناسبة وعرض النتائج ومناقشتها.

هذا التقسيم يمكن أن يساعد في فهم العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من منظور نظري وتطبيقي. يمكن للجانب النظري تقديم إطار فكري لفهم العلاقة بين هذين العنصرين، بينما يمكن للتطبيق العملي تقديم رؤية عملية لكيفية تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الواقع.

إختبار الفرضيات:

بعد الدراسة القياسية وتطبيق اختبار التكامل المشترك بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري الجزائري، وصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- أكدت الدراسة على أنه يوجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين محددات سعر الصرف وصيد الميزان التجاري في الجزائر، مما يعني أن رصيد الميزان التجاري يتأثر بتغير سعر الصرف بصورة إيجابية .
- تم تأكيد الجزء الثاني من الفرضية، حيث وجدنا أن هناك علاقة تكامل مشترك بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري وصيد الميزان التجاري الجزائري .

نتائج الدراسة :

- من خلال ما توصلنا إليه في هذه الدراسة وانطلاقاً من جميع الاختبارات السابقة يمكن القول أن ARDL الذي اعتمدنا عليه في الدراسة مثالي ونستخلص النتائج المتوصل إليها وتمثلت في :
- يعتبر سعر الصرف مؤشراً هاماً لنجاح إدارة الاقتصاد الكلي للدول، حيث يتمثل في السياسات والتدابير التي تتخذها الحكومات للتأثير على قيمة عملتها مقابل العملات الأخرى. تحظى دراسة سعر الصرف باهتمام كبير من قبل الدول، حيث تعتبر واحدة من الوسائل الرئيسية للتعامل مع التحديات الاقتصادية، مثل تحويل العملات بين الدول وسداد الديون الدولية.
- توجد علاقة طردية بين كل من سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وصيد الميزان التجاري حيث أن المتغير المستقل (سعر الصرف يفسر زيادة رصيد الميزان التجاري ، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- أما من الناحية الإحصائية ومعنوية النموذج فقد أكدت كل الإختبارات والمقاييس الإحصائية معنوية النموذج
- الدراسة أشارت إلى أن الهدف الرئيسي لتخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات غير النفطية، وادماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.
- تبين أن المقدرات ثابتة عبر الزمن من خلال اختبار استقرار الهيكلية لمعادلة الميزان التجاري الجزائري.

آفاق الدراسة:

بعد استكمال دراستنا لتأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري وتحليلنا لهذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري، ظهرت جوانب مهمة ومسائل بحثية تتطلب اهتمام الباحثين الاقتصاديين لدراستها وتحليلها. لذلك، نقترح بعض المواضيع التي تستحق أن تكون موضوعاً للبحث والدراسة:

- 1- دراسة قياسية لتأثير تقلبات سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو على تحرير التجارة الخارجية.
- 2- تحليل تأثير تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية.

توصيات واقتراحات

- تعزيز التنوع التجاري : يمكن تحسين الميزان التجاري من خلال تعزيز التنوع في المنتجات التي تصدرها الجزائر. يمكن للبلاد الاستفادة من مواردها الطبيعية والبشرية لتطوير صناعات جديدة أو تعزيز الصادرات في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والسياحة.
- تعزيز الصناعات التحويلية: يجب على الجزائر الاستثمار في تطوير الصناعات التحويلية لتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات المحلية. هذا يتطلب استثمارات في البنية التحتية وتطوير المهارات العمالية وتحسين بيئة الأعمال.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تعزيز الصادرات وتحسين الميزان التجاري. يجب على الحكومة إنشاء بيئة استثمارية ملائمة من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم حوافز للشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر.
- زيادة الإنتاجية والكفاءة: يجب على الشركات الجزائرية تحسين الإنتاجية والكفاءة من أجل تقليل تكاليف الإنتاج وجعل المنتجات الجزائرية أكثر تنافسية على السوق الدولية.

- تعزيز التجارة الداخلية: من المهم أيضًا تعزيز التجارة الداخلية من خلال دعم الشركات المحلية وتخفيف الاستهلاك المحلي للمنتجات الجزائرية، وهذا سيساهم في تحسين الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الواردات.
 - مراجعة السياسات الضريبية والتجارية: يجب على الحكومة مراجعة السياسات الضريبية والتجارية لتوفير بيئة أكثر جاذبية للمستثمرين والشركات، وتخفيف النشاط التجاري والاستثمارات.
- بتنفيذ هذه التوصيات والاقتراحات، يمكن للجزائر تحسين ميزانها التجاري وتعزيز اقتصادها بشكل عام.

المصادر والمراجع

الكتب

- أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط 09 ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ، 2001 .
- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع بيروت - لبنان 2013 .
- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2009.
- إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي ،المكتب الجامعي الحديث ،مصر، 2008
- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 99 ، الكويت، نوفمبر 2009
- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010 .
- زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية" ، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004 .
- عبد الحسن جليل الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية و تطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011

- عبد المجيد قدرى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار محمد لاوي للنشر - عمان - الأردن، 1999.
- على سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية - الاسكندرية، 2011
- فاطمة الزهراء حبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، مركز الكتاب الأكاديمي. عمان 2018
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية - الاسكندرية ، 2001 .
- لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010
- مجدي محمود شيهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة - الأزاريطة - مصر، 2007.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دون دار النشر، 2003
- محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003 .
- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات مجال إفريقيا، عدد 04 .
- محمد صالح القريشي، المالية الدولية ، الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن، 2008 .
- محمود يونس محمد و على عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية، مصر، 2009 .
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، 1997 .

- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ- الرياض- المملكة العربية السعودية، 2007 .
- موسى سعيد مطر، نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2008
- النعيمي عدنان تايه، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2012 .
- وليد عيادي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، والأبحاث، العراق، 2012 .

المذكرات والأطروحات

- بضياف صالح، تخفيض سعر الصرف في الجازنر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات-دراسة تحليلية- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة لكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014\2015
- حراد مريم، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر 1970-2007 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03 ، 2012 .
- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم 4 . التسيير 2014\2015

مقالات ومدخلات علمية

- بن رجم محمد خميسي ،بومدين وفاء ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1990-2017)،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،جامعة سوق أهراس، الجزائر، ديسمبر 2019

- عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 1993
- نشوى عبدربه، اثار ارتفاع سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري المصري خلال فترة (1980-2020)، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ابريل 2022

المراجع باللغة الأجنبية

- Banque de France, **Balance Des paiements De la France**, janvier 2011
- Dominik Salvatore, économie internationale, traduction de la 9e édition américaine par Fbienne Leloupe et Achille Hannequart, groupe de Boeck,2008, p:597.
- Karim Barkat, Shalf Jarallah & Mouyad Alsamara, Do Exchange Rate Changes Improve the Trade Balance in GCC Countries: Evidence from Nonlinear Panel, Cointegration, The International Trade Journal, 2022.
- KRUGMAN .P-OBSTFELED.R, « **économie international** », Belgique
- Olivia Nyahokwe, The Impact of Exchange Rate on Trade Balance in SADC Countries, faculty of business and economic sciences, Nelson Mandela University, December 2021
- Sari, Sielvia, The Relationship between Exchange Rate and Trade Balance: An Empirical study on Indonesia, Faculty of Economics and Business, Brawijaya University, Malang Indonesia, 2019.

الملاحق

الملحة (1)

السنوات	واردات بالدولار الأمريكي	صادرات بالدولار الأمريكي	رصيد الميزان التجاري بالدولار الأمريكي
1970	1417847869	1073513326	-344334543,2
1971	1404540636	936360464,6	-468180171,2
1972	1740871306	1383769500	-357101806,4
1973	2750792039	2220822992	-529969047,3
1974	4688153800	5118698918	430545117,5
1975	6684546140	5241291935	-1443254204
1976	6580487773	5859996277	-720491495,2
1977	8753826797	6414649589	-2339177208
1978	10590281903	6732393454	-3857888449
1979	10925793281	10354849612	-570943669,4
1980	12847073135	14540906201	1693833066
1981	13693843725	15338958197	1645114472
1982	13109208304	13980251588	871043283,9
1983	12591881327	13635984130	1044102802
1984	14749040620	13805905456	-943135164,4
1985	15493853614	13664028064	-1829825550
1986	14758682284	8187453058	-6571229226
1987	12289313328	9526280058	-2763033271
1988	13356401461	9163505595	-4192895866
1989	15863715871	10369902260	-5493813611
1990	15473054068	14546456704	-926597363,9
1991	10788791994	13311409366	2522617373
1992	11458103093	12154198605	696095511,7
1993	11556877008	10880084682	-676792325,8
1994	11084076997	9585286282	-1498790716
1995	12110069749	10940062643	-1170007106
1996	11240014124	13970016988	2730002864
1997	10279946208	14889922793	4609976585
1998	10850007516	10880008006	30000489,62
1999	11079856776	13692404115	2612547339
2000	11390170996	23050166017	11659995021
2001	12053062836	20085449436	8032386600
2002	14547471885	20152501384	5605029499
2003	16203134635	25957128354	9753993719
2004	21886269334	34178449805	12292180470
2005	24843324530	48714917515	23871592985
2006	25651590906	57121818900	31470227994
2007	33568752129	63531235749	29962483620
2008	49096310473	82034752287	32938441814
2009	49331031274	48533798524	-797232749,5
2010	50654743650	61975419482	11320675832
2011	57376123735	77581318065	20205194330
2012	59612008192	77123040201	17511032009
2013	63767462869	69659422390	5891959520
2014	68262382749	65185653729	-3076729020
2015	60621174197	38460337534	-22160836662
2016	56097084706	33403117257	-22693967449
2017	55603294988	38496745565	-17106549424
2018	56328899570	45233969232	-11094930337
2019	49974211912	39014337553	-10959874359
2020	40605221145	25461283137	-15143938008
2021	43256402131	43703596210	447194079,3
2022	46228396463	68903142523	22674746061

المصدر : من إعداد الطالب بناء على تقارير البنك الدولي

الملحق (2)

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1970	4,937060004	1997	57,70735
1971	4,912638337	1998	58,73895833
1972	4,480514953	1999	66,573875
1973	3,962495412	2000	75,25979167
1974	4,180749999	2001	77,21502083
1975	3,949408332	2002	79,6819
1976	4,163824999	2003	77,394975
1977	4,146758332	2004	72,06065
1978	3,965899999	2005	73,27630833
1979	3,853266666	2006	72,64661667
1980	3,837449999	2007	69,2924
1981	4,315808332	2008	64,5828
1982	4,592191666	2009	72,64741667
1983	4,788799999	2010	74,38598333
1984	4,983375	2011	72,93788333
1985	5,0278	2012	77,53596667
1986	4,702316667	2013	79,3684
1987	4,849741667	2014	80,57901667
1988	5,914766667	2015	100,6914333
1989	7,608558333	2016	109,4430667
1990	8,957508333	2017	110,9730167
1991	18,472875	2018	116,5937917
1992	21,836075	2019	119,3535583
1993	23,34540667	2020	126,7768
1994	35,05850083	2021	135,0640583
1995	47,66272667	2022	141,994975
1996	54,74893333		

المصدر : من إعداد الطالب بناء على تقارير البنك الدولي